المعتقلون السياسيون في البحرين يعلنون اضرابهم عن الطعام

المخابرات البريطانية والاردنية تنفذ سياسة البطش بالقوى الوطنية البحرانية

حملات القمع الارهابية تمتد لتشمل كل قطاعات الشعب: العمّال والكتّاب والشعراء والطلاب والمرأة

يعيش الشعب العربي البحراني منذ هجمة اغسطس (آب) ١٩٧٥ الارهابية جوا من القمع لم يشهده من قبل ٠٠ وتهدف المحاولات الشرسة لجهاز المخابرات منذ ذلك التاريخ الى القضاء على الحركة الوطنية باساليب متعددة كالارهاب والبطش والملاحقة، والحرمان من حق العمل بالاضافة الى الاعتراءات التي تقدم لمن يخرجون عن دائرة العمل الوطني ٠ لقد اصبحت حملات الاعتقال والاستدعاء وتفتيش المنازل ممارسة يومية لاجهزة الامن تطال المناضلين وعائلاتهم ٠٠

وفي الوقت ذاته يتعرض المعتقلون للتعذيب النفسي والجسدي على يد المتخصصين من المرتزقة البريطانيين والاردنيين ٠٠ ان عددا كبيرا من الشعراء والكتاب والشخصيات الوطنية والنقابية والمحامين والطلاب قد مضى على اعتقالهم اربع سنوات حيث استشهد بعضهم ٠٠ كما ان هناك عددا من السجناء السياسيين المحكومين بعدد تتراوح بين عامين وخمسة وعشرين عاما ،ويعيش المسجونون والمعتقلون ظروفا صعبة صحيا ونفسيا، ولم تنج حتى قوات الدفاع ـ الجيش ـ من عمليات القمع والارهاب فتحت ستار الادعاء بان هناك محاولات انقلابية زجت السلطة بالعديد من الضباط والجنود الوطنيين الى السجون في اعوام ، ١٩٧٠، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، حيث حكموا بالسجن لمدد تتراوح من العشر سنوات الى الخمسة وعشرين عاما ٠

لقد امتدت الهجمة الرجعية الشرسة التي تشنها السلطة الرجعية لتشمل العمال النقابيين الذين ما زالوا محرومين من حرية التنظيم النقابي ٠٠ ولتشمل المراة البحرانية حيث سعرض للملاحقة والاعتقال والمنع من السفر للاشتراك في المؤتمرات النسائية العربية والعالمية ٠

لكن الحملة الهمجية الشرسة لم توقف نضالات القوى الوطنية ضد السلطة الرجعية المدعومة من الامبريالية والرجعيات العربية المجاورة ٠ وبقدر شراسة الملاحقة والارهاب تتجذر نضالات القوى الوطنية من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي يكون فيه الشعب هو مصدر السلطات عن طريق عودة الحياة النيابية الصحيحة واطلاق الحريات العامة واجلاء القواعد العسكرية الامريكية واجهزة المخابرات الاجنبية وفك الارتباط مع الاحلاف العسكرية وتخليص الاقتصاد من سيطرة الاحتكارات الاجنبية ٠٠

وتقوم القوى الوطنية والثورية البحرانية حاليا بحملة واسعة من اجل اطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين ووقف كل انواع المطاردات والتعذيب من قبل اجهزة المخابرات ٠

وضمن النضالات يجيء الاضراب عن الطعام الذي اعلنه المعتقلون السياسيون في البحرين قبل حوالي اسبوعين داخل سجون ومعتقلات السلطة الرجعية احتجاجا على استمرار اعتقالهم مددا تتراوح بين الثلاث سنوات وخمس سنوات ، دون ان يعرفوا التهم الموجهة اليهم والتي بموجبها تم اعتقالهم طيلة هذه الفترة دون محاكمة وفي ظروف ارهاب مشددة لم يسبق للبحرين ان شهدتها ٠

ويوضح البيان الذي اصدرته جبهة التحرير الوطني البحراني بتاريخ ٢٨-٧-١٩٧٨ الهدف من هذا الاضراب بقوله :

« يأتي هذا الاضراب البطولي كرابع اضراب عن الطعام يعلنه المعتقلون السياسيون البحرانيون منذ عام ١٩٧٤ ، ليعبروا عن خطورة الظروف التي يعيشون في ظلها ، حيث صحتهم وحياتهم مهددة بالخطر في ايدي اجهزة المباحثات التي بلغ بها الاستهتار بحياة وكرامة المواطنين والمعتقلين اقصى الحدود ٠٠٠

ان المعتقلين مصممون على الاستمرار في الاضراب حتى تحقيق مطالبهم ٠٠ ونحن نحمل السلطة الرجعية في البحرين كل التبعات التي قد تنتج عن تعنتها وعدم الاستجابة لمطالبهم المشروعة العادلة ٠

ان جبهة التحرير الوطني البحرانية تناشد الرأي العام العربي والعالمي ومنظمات الامم المتحدة ، والحقوقيين ولجان الدفاع عن المعتقلين السياسيين الدولية ، التدخل السريع لوضع حد للخروقات اللاانسانية ، التي ترتكبها حكومة البحرين بحق الشعب البحراني وابنائه المعتقلين ، تلك الخروقات التي تتنافى مع لوائح ومواثيق حقوق الانسان الدولية ، ومطالبة حكومة البحرين باطلاق سراح المعتقلين السياسيين فورا ، واعتبار اعتقالهم اجراء غير قانوني على الاطلاق يتعارض حتى مع الدستور البحراني نفسه ٠ وكذلك الوقوف الى جانب نضال شعبنا البحراني البطل ، من اجل نيل حقوقه الديمقراطية المشروعة ، ودعم قواه الوطنية التي تقود نضاله الوطني الديمقراطي » ٠

لماذا لم تفك السعودية علاقتها بالدولار؟

منذ ١٩٥٥ إتفق العرب على توحيد اقتصادهم، فلماذا لم ينفذوا الاتفاق؟

في الفترة ما بين ١٢ ـ ٢٦ تموز المنصرم اعادت السعودية تسعير عملتها على ضوء التطورات التي عرفتها اسعار الدولار المتارجح ٠ فاصبح الدولار يساوي ٣،٤١ ريال ، بعد ان كان ٣،٤٣ ٠ وقد انعكس ذلك على سعر الريال مع اسعار عمل السحوب الخاصة ، حيث اصبحت اسعار الريال بالنسبة للسحوب الخاصة هي : ٤،٧٣ ٠

هذه التغييرات وان كانت طفيفة لكن تأثيراتها كبيرة ومهمة ، سواء بسبب ضخامة الانتاج السعودي اليومي من النفط ، والذي وصل خلال شهر تموز المنصرم الى ٧،٣ مليون ب/ي (برميل يوميا) بعد الانخفاض الذي عرفه خلال شهر ايار المنصرم حيث كان ٦،٧ مليون ب ـ ي ٠ او لضخامة المعاملات المصرفية اليومية التي تجري بين الريال والدولار ٠ واخيرا وليس اخرا بسبب الاستثمارات السعودية الهائلة في العواصم الرأسمالية والتي تصل الى عشرات المليارات من الدولارات ، التي كانت في الاصل ريالات سعودية ٠

والسعودية كانت قد لمست مدى الخسائر اللاحقة بها من جراء احتساب اسعار نفطها بالدولار ، فقررت في ١٥ اذار ١٩٧٥ ان تلجأ الى استخدام حقوق السحوب الخاصة ، حيث كان ٤،٢٨٣ ريال تساوي وحدة من وحدات حقوق السحوب الخاصة ، لكنها مع ذلك لم تفقد الصلة بالدولار ، ولم يكن في وسعها القيام بذلك ، ولذلك استمر تسعير الريال على اساس قيم الدولار ٠ وقد كانت هذه المشكلة ماثلة دوما امام وكالة النقد السعودي : هل تترك الدولار بسعر نفسه ويعرف طريقه مع العملات الاخرى ، ام تواصل الاعتماد على الدولار للقيام بذلك ٠

ويبدو ان تمسكها بالدولار على الرغم من كل الازمات التي عرفها ، والمخاطر التي لا تزال تنتظره يعود بالاساس الى الدور المهم الذي يلعبه الدولار في الاقتصاد السعودي ، فمعظم صادرات السعودية من النفط يجري دفع اثمانها بالدولار ، كما ان حوالي ثلث الرأسمال السعودي المستثمر في الخارج بما فيها تلك الاستثمارات الخاصة محولة بالدولار ٠

في ذات الوقت يقتصر دور الريال على المعاملات الداخلية ، وخاصة تلك المتعلقة بالعملات ، وفي افضل الاحوال تكون تأثيراته على العملات في الدول المحيطة والقريبة ٠ وهذا ما يحاول صندوق النقد السعودي ان يتخطاه ، حيث يرى انه طالما ان حجم الريال في الخارج محدود جدا ، فانه لا يمكن ان يلعب دورا مهما في الصراع بين العملات ، وخاصة القوية منها مثل الدولار ٠ وتشير بعض الدراسات الصادرة عن الصندوق الى المستقبل المظلم الذي ينتظر الاقتصاد السعودي اذا ما استمر الوضع كما هو عليه الان ٠

فالنفط هو ثروة ناضبة ، مهما طالت فترة تدفقها ، وخلال العقود القادمة مهددة بالتقاصر ، ومن هنا فان صمام الامان الوحيد هو وجود اقتصاد قوي ومتين يستطيع ان يصمد حين ينتهي النفط ٠

مشروعات بحاجة للتنفيذ

وما تعاني منه السعودية هي ازمة مشتركة تشكو منها جميع الدول النفطية ، حيث تفقد نسبة لا يستهان بها تصل الى عشرات المليارات من الدولارات بسبب تقلبات الدولار ٠ وهذا ما دفعها في ١٩٧١ الى اتخاذ قرار برفع سعر برميل النفط بمقدار ٨،٤٩ بالمئة ليعوض التدهور الحاصل في الدولار ثم اعدت معاهدة جنيف الاولى لتعويض بلدان الاوبك من اية خسارة تنجم مستقبلا عن انخفاض الدولار ٠ وتقوم هذه المعادلة على اساس ربط النفط باسعار صرف ٩ عملات عالمية تجاه الدولار ٠ ثم الغيت هذه المعاهدة ، وحلت مكانها معادلة جديدة عرفت باسم معادلة جنيف الثانية ٠ وتعددت المحاولات وتطورت لتصل الى ما اوصت به اللجنة الاقتصادية « للاوبك » التي رأت من الافضل حساب الاسعار اما على اساس حقوق السحب الخاص ، او على اساس جدولين اخرين للاسعار ٠

> تعرف السعودية حاليا نشاطا واسعا غير شرعي في سوق « العمل » ٠ فمقابل ما يقارب من (٨٠٠٠) ريال سعودي (حوالي ٤،٣٤٦) دولار يحصل العمال الاجانب على تراخيص غير شرعية للعمل ٠ وفي شهر تموز المنصرم تدخل القضاء السعودي ، فوضع قوانين مشددة تتعلق بالعمال الاجانب ادى الى تسفير الالاف منهم ٠
>
> وسبب تدفق العمال الاجانب الى السعودية يعود بالاساس الى حظر السعودية او تشديدها على قبول العمال العرب الذين يشكلون في نظرها سبب المشاكل لما يحملوه من افكار سياسية يمكن ان « يروجوا » لها في اوساط العمال السعوديين ولذلك فمقابل تشددها في منح رخص للعمل للعرب ، كانت تعطي المزيد من التسهيلات للعمال الاجانب وخاصة من سكان جنوب وجنوب شرقي اسيا ٠

وعلى الصعيد العربي

وضمن ذات السياق طرحت فكرة « الدينار العربي » الذي هو عبارة عن وحدة حسابية نقدية مقترحة في اطار توحيد النظام النقدي العربي ، الذي دخل مجال الاستخدام العملي حين اتفق في ابو ظبي في الاجتماع الذي عقد بين وزراء المال ومحافظي البنوك المركزية في جميع الاقطار العربية٠ والاتفاق على هذا الاقتراح هو جزء من اتفاقية السوق العربية المشتركة التي وقعتها الدول العربية في العام ١٩٥٥ ، ولم تر النور اما لتردد بعض الدول العربية عن توقيعها ، او تلكؤ البعض الاخر الذي وقعها على نقلها الى حيز التنفيذ ٠

ويعادل الدينار العربي ٣ وحدات من حقوق السحب الخاصة او حوالي ٣،٥ دولار امريكي ٠

ان بقاء هذه الطموحات تسيرة الورق الذي سجلت عليه ، وداخل خزانات مقرات « الجامعة العربية » و « الاوبك » يعود بالدرجة الاساسية الى ارتباط اقتصاد الاقطار الاعضاء في هذه المنظمات بالدوائر الرأسمالية العالمية ، ووقوعها تحت نفوذها الاقتصادي واحيانا سيطرتها السياسية مما يفقدها القدرة على اتخاذ قرار المواجهة ، وحين تتخذه لا يكون في وسعها نقله الى حيز الفعل والتنفيذ ٠

وبالتالي فان الصراع من اجل تعزيز الاقتصاد الوطني ، وفك ارتباطه عن عجلة الرأسمالية العالمية وقوانينها الجائرة والمجحفة بحق الدول النامية يرتبط اساسا بالصراع ضد الامبريالية ومحاولات الهيمنة التي تحاول الدول المتقدمة فرضها على اقطار العالم الثالث ٠